ملفّ «الآداب»

الثورة، الدولة، وانتفاضات الروح

د. سماح ادريس

تُصادف هذا الصيف (تموز وأيلول) ذكريان هامتان في مسار حركة التحرّر الوطنيَّة العربيَّة. فقبل أربعين عاماً تمرّد البكباشي جمال عبد النّاصر وإخوةٌ له ورفاقٌ قوميّون وشيوعيّون وإخوانيّون في الجيش المصري، مطيحين بالملك فاروق ومشرعين مصر والعالم العربي بعد سنوات قليلة من الانقلاب العسكري لآفاق الوحدة العربيَّة والاشتراكيَّة.

وفي مثل هذه الأيّام لعشر سنوات خلت، شهرت كوكبةٌ من شباب لبنان سلاحها في وجه الجنود الصهاينة الّذين كانوا يشربون البيرة في شارع الحمراء، ويدنّسون شوارع الزيدانيّة والكونكورد.

غير أنَّ مسار الحركتيْن التحرّريتيْن كان مليئاً بالأشواك، والعقبات، والخلافات، والأخطاء، والهزائم. ذلك أنّهما، على رغم تعبيرهما عن حالة اجتماعيّة رافضة للتسلّط الأجنبي والوجود الصهيوني (لنذكرْ في هذا المجال أنّ فكرة الثورة في مصر نبتت في ذهن الجندي البكباشي عبد النّاصر وهو بعدُ في فلسطين عام ١٩٤٨) وعلى رغم استنادهما إلى تراث فكريّ عربيّ مقاوم وتراث عسكري شعبيّ مقاوم... أقول على رغم ذلك كُلّه فقد كانت كلّ واحدة منهما تواجه وضعاً جديداً لم تعهده من قبل.

أمّا الضبّاط الأحرار فقد وضعوا مبادئهم الستّة (القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة العدالة الاجتماعيّة، إقامة جيش وطني قوي، إقامة حياة ديموقراطيّة سليمة) فإذا بهم يفاجأون بأنّها مطّاطة، غائمة، لا تفي

بضرورات «الدولة الحديثة» التي وجد الضبّاط أنفسهم - بين ليلة وضحاها - زعماءَها ومنظّريها ووزراء خارجيّتها وإعلامها وثقافتها. ثمّ اكتشفوا بعد أقلّ من شهر على انتصارهم أنّهم في مواجهة من كانوا يفترضونهم في صفوفهم الأولى: عمّال مصنع كفر الدوّار. وما هي إلاّ شهور أخرى حتّى اصطدموا كذلك برفاقهم الشيوعيّين - زملائهم في حركة الضبّاط الأحرار، وفي التنظيمات اليساريّة التي مهّدت للثورة عبر نضالها ضدّ الإنجليز والإقطاع والرجعيّة المحليّة. وغرقت الثورة في موجة خلافات داخلية اشتدّ أوارها مع بداية اصطدام قيادة الثورة بمجموعة الإخوان المسلمين الّذين كانوا - هم أيضاً - فريقاً هامّاً في مجلس قيادة الثورة المصريّة.

وما لبثت قيادة الثورة أن اصطدمت بشرائح بارزة من المثقّفين حين طالبها بعضهم بسحب جنودها إلى ثكناتهم التي تدفّقوا منها عند اندلاع الثورة، وطالبها البعضُ الآخر بإعادة الحياة الديموقراطيّة إلى البلاد بعد أن أُلغيت الأحزابُ السياسيّة وفُرضتْ قوانينُ تضيّقُ على الصحافة والصحفيّين، وطالبها البعضُ الثالث بعدم إيثار «أهل الثقة» عليهم هم («أهل الخبرة») لأنّ أولئك لا يمكن أن يفقهوا شيئاً في أمور الأوبرا والموسيقى والتربية والرياضة والأدب و... السياسة!

وما لبثت الثورة كذلك أن وجدت نفسها في صدامٍ عنيف مع المعسكر الغربي وعلى رأسه الامبرياليّة «الجديدة» ممثّلة بالولايات المتحدة الأمريكيّة. والحقّ أن ليس ثمّة ما يثبت أنّ مجلس قيادة الثورة قد كان على صلة بالأمريكان قُبيْل قيام الثورة من قَبيل التحالف التكتيكي في مواجهة الإنجليز؛ غير أنّه من المؤكّد أنّ الثورة لم تُظهر العداء للأمريكان في أيّام الانقلاب الأولى، وإنّما تطوّر ذلك العداءُ بتطوّر مجريات الأمور كتوقُّف الولايات المتحدة عن تمويل مشروع السدّ العالي، وجَهْرِ عبد النّاصر بأفكاره الوحدويّة العربيّة المعادية للوجود الصهيوني والغربي على الأراضي العربيّة، والتقرّب المتدرّج من دول المنظومة الاشتراكيّة (كيوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي)، والتباعد المتدرّج كذلك عن الدول العربيّة «المحافظة». والمفارقة الكبرى التي زادت الأمور تعقيداً هي أنّ تقرّبَ النظام النّاصري من دول المنظومة الاشتراكيّة ترافَقَ في نهاية الخمسينات مع اشتداد عداوته للشيوعيّين المصريّين والسوريّين واشتداد عداوة هؤلاء له. بل إنّ مصر التي شهدت أكثر تحوّلاتها الاقتصاديّة/الاجتماعيّة تجذّراً واشتراكيةً مع إعلان «الميثاق» وقوانين يوليو الاشتراكيّة في مطلع الستّينات، قد شهدت في الوقت عينه وجودَ مئاتِ المثقّفين اليساريّين البارزين أمثال (محمود أمين العالم وصنع الله ابراهيم) في غياهب السجون وتعرّضهم للتعذيب النفسي والجسدي على يد الجلّادين أمثال الصول مطاوع وحمزة البسيوني.

وتشاءُ الظروف أن يكون الطلاّب عام ١٩٦٨ طرفاً ثالثاً - بعد العمّال و«المثقّفين» - يُفاجئُ قيادَة الثورة بالاحتجاج والعصيان. فبعد عمّال «كفر الدوّار» الذين لا بدَّ أن يكونوا قد ذُهلوا لوقوف ثورتهم إلى جانب إدارة مصنعهم أو فُجعوا بشنق قائديْن منهم صيف ١٩٥٢، وبَعْد «المثقّفين» الذين رأوْا دولتَهم التي حرّرتهم من الاحتلال البريطاني والملكيّة والإقطاع ترتدّ على حريّاتهم هم، جاءَ دورُ الطلاّب. ولربّما كانت فجيعةُ هؤلاء لا تقلّ عن فجيعةِ أولئك: فهُمْ «أبناءُ الثورة» ومريدوها والمقاتلون في سبيلها في القاهرة والاسكندرية والقناة، وهم من حازوا العلمِ والثقافة بسبب إنجازات الثورة الهائلة - كالتعليم المجّاني حتّى أعلى المستويات الجامعيّة، وإنشاء «قصور للثقافة»، ونشر الكتب الثقافيّة بأرخص الأثمان - يجدون قيادةَ الثورة عاجزةً عن معاقبة بعض المسؤولين العسكريّين عن هزيمة حزيران ١٩٦٧، ويجدون عسكرَ وزير الداخليّة شعراوي جمعة مُطبقين على أنفاسهم داخلَ الجامعات والمعاهد وداخل «التنظيم الطليعي» نفسه.

وعلى الرغم من ذلك كلّه، فقد بقي عدد كبيرٌ من العمّال والمثقّفين والطلاّب يميّز - في أكثر الأحيان - لا بين «الدولة» و«الثورة» فحسب، بل بين «الدولة» ورئيس الدولة كذلك. وتعالى عبد النّاصر عن واقع الدولة وضرورات السلطة عند الكثير من أولئك الناس ليغدو فوقَ الدولة، وأكبرَ من الرمز ومن الحياة معاً. وأمّا المثقّفون الّذين يعيشون وينتجون خارج مصر، والذين شدّتهم شعاراتُ النّاصريّة وطموحاتُها - ككتّاب مجلّة الآداب على سبيل المثال، لبنانيّين وفلسطينيّين وسوريّين ويمنيّين على وجه الخصوص - فلم يملكوا إلاّ الإغراق في

التمييز بين الرئيس عبد النّاصر من جهة و«مراكز القوى» كسامي شرف وعبد الحكيم عامر وشمس بدران وشعراوي جمعة) من جهة ثانية. بل توجبُ الأمانة النقديّةُ القولَ إنّ عدداً لا بأس به من أولئك الكتّاب قد غضّ النظر عن «تجاوزات» الثورة بحقّ المثقّفين وبحقّ قيم الحرّيّة والديموقراطيّة خوفاً من أن يؤدّي نقدُ التجاوزات إلى إعطاء الأعداءِ «ذريعةً» للانقضاض على الثورة ومُثُلها.

* * *

وفي لبنان تبدّتْ إشكاليّةُ العلاقةِ بين «الثورة» و«الدولة» على نحو مغايرٍ لتلك التي شهدتها مصرُ إبّان الحقبة النّاصريّة. فالمقاومة الوطنيّة اللبنانيّة التي تفجّرت، بشكلها التنظيميّ المنهج، على يد القوى العلمانيّة واليساريّة (وتخصيصاً القوى الشيوعيّة، والسوريّة القوميّة الاجتماعيّة، وبقايا المقاومة الفلسطينيّة في بيروت) ما لبثت أن واجهت قضيّة التعاطي مع الدولة، ومع الشرعيّة الدوليّة، ولاسيّما بعد أن صار طرف من تلك المقاومة جزءاً من آليّة الدولة اللبنانية ومن مؤسّساتها، وبعد أن «تطيّف» و«تَدَوْلَن» طرفٌ آخر ـ علمانيّ الطابع ـ من المقاومة، وسعى طرفٌ ثالث (علمانيّ هو الآخر) إلى اللحاق بركب الدولة دون جدوى. وكثيراً ما تحوّلت المقاومة على يد تلك الأطراف جميعها إلى عامل ضغط على الدولة سعياً وراء مكسب فيها. وهذا لا يعني أنّ تلك الأطراف قد نسيت أو تناست قضيّة مقاومة الاحتلال؛ بل إنّها جميعها تؤمن ـ خطأً أو صواباً ـ أنّ المقاومة ستتعزّز حين تصير دولةً أو جزءاً من الدولة. ولا تغرّنا في هذا المجال التصاريحُ والبيانات التي قذفتنا بها قيادات المقاومة اللبنانيّة طوال أكثر من سبع سنوات سبقت الانتخابات النيابيّة الأخيرة، وهي تصاريح وبيانات تذمّ الدولة ومشروعها وتطرح المقاومة بديلاً أوحدَ للدولة.

واليوم تبدو المقاومة على قاب قوسيْن أو أدنى من «الدولة». فالانتخابات التي جرت في أيلول دفعت بمرشّحي حركة «أمل» و«حزب الله» و«الحزب القومي ـ جناح الطوارئ» و«الجماعة الإسلاميّة» إلى المجلس النيابي العتيد. ونتيجةُ الانتخابات هي، بمعنى من المعاني، انتصارٌ لـ«فكرة» المقاومة وهزيمةٌ للإقطاع السياسي في الجنوب، وإنْ يكن انتصارُ تلك القوى المقاومة في بيروت ـ على خلاف الجنوب ـ انعكاساً مباشراً لامتناع المناطق الشرقيّة (ذات الأغلبيّة المسيحيّة) عن التصويت. غيرَ أنّ انتصار تلك القوى في الجنوب سيعني، من ناحية أُخرى، وضعَها في مأزق الدولة وضروراتها، ولاسيّما في مأزق قبولها ـ أي آلدولة، أيّ دولة ـ بمقتضيات «الشرعيّة الدوليّة». وسوف يكون مأزقُ القوى المقاومة «المتدولنة» حديثاً أعظم حين نعلم أنّ ما يُهيَّأ للبنان في إطار مفاوضات «السلام» الشاملة قد يتضمّن: أ ـ توزيع مياه نهر الليطاني بين لبنان والكيان الصهيوني؛ ب ـ توطين بعض الفلسطينيّين وحرمانهم من حقّ العودة إلى وطنهم فلسطين، وترحيل الآخرين قهراً؛ ج ـ إقامة تطبيع ثقافي واقتصادي وديبلوماسي مع الكيان المغتصب. وتحضرني في هذا المجال مداخلةُ السيّد محمد حسن الأمين ـ وهو قاضي صيدا الجعفري ورجل فكر ودين متنوّر نيّر ـ في «المنتدى القومي العربي» الشهر الماضي. فهو يرى ـ كما يبدو ـ أنّ الانتخابات الأخيرة توافق السلطةَ النيابيّة والنظامَ العالمي الجديد لكونها تستبعد طائفة معيّنة وتسوّدُ لائحةً معيّنة في الجنوب، هي لائحة المقاومين. واستأذن السيّد العلاّمة في إيراد مقتطفات مطوّلة من مداخلته لأنّها تطرح في نظري إشكاليّة «المقاومة في الدولة» كأحسن ما يكون الطرح:

> إنّ استبعاد طائفةٍ ليس رعونةً وليس قسوة؛ إنّه قد يكون أبعدَ من ذلك بكثير... فإذا افترضنا أنّ هذا المجلس [النيابي الجديد] يُراد له توقيعُ الاتفاق مع العدو الإسرائيلي، فهل من الأفضل أن يكون قويّاً مسيحيّاً أم أن يكون مجلساً يغلب عليه الطابع الإسلامي والقومي العربي؟... أنا لا أقول إنّ نوابنا الأعزّاء ذاهبون إلى التوقيع... لكنّ مجلساً بهذه المواصفات هو الأفضل للتوقيع على الاتفاقيات الجديدة... وبهذا المعنى يُمكن أن نفهم لماذا تجاوزت الحكومة طائفةً بعينها... فالسلطة في الجنوب كان لها دور أساسي [في الانتخابات]، وشكّلت لائحة من كلّ الألوان والأجناس التي يُفترَضُ أن تتنافَسَ فيما بينها في عمليّة ديموقراطيّة... أمّا أن تصبح هذه الألوان والأجناس في ائتلافٍ انتخابيّ واحد فهذا ما يدعو إلى السؤال... هل كان هذا حقّاً لمواجهة

الإقطاع السياسي، ونحن نعرف قوّته الحقيقيّة، أم كان لتفويت الفرصة على النبض الاعتراضي في الجنوب؟ لقد نجحت السلطة في تمويه الهدف: فهي تدرك أنّ الجنوب رامٍ ماهر لا يُخطئ هدفه، ولذلك اعتمدت أن تضع له أهدافاً مموّهة لكي يخطئ الهدفَ الحقيقي... فالجنوب بطبعه يُنتج نواباً اعتراضيّين... فكيف يمكن للجنوب أن ينتخب لوناً واحداً؟(*)

وقد لا تكون الانتخابات على الصورة المؤامراتيّة التي يصفها العلاّمة الأمين، لكنها ـ أي الانتخابات ـ سوف تطرح بدون شكّ إشكاليّة هامة ومأزقاً نوعيّاً أمام عددٍ من النوّاب الوطنيّين على اختلاف انتماءاتهم اليساريّة والدينيّة والقوميّة والأصوليّة.

* * *

غيرَ أنّ تخصيص مجلّة الآداب لثورة يوليو وللمقاومة الوطنيّة ملفّيْن لا يهدف إلى تسليط الضوء على «إشكاليّة الدولة والثورة» فحسب، وإنّما يهدف كذلك إلى إبراز النقاط التالية:

١ ـ ترابط النضال الذي تخوضه أمّتنا العربيّة منذ عقود كثيرة ضدّ العدوّ الصهيوني والقوى الغربيّة الداعمة له، وضدّ كلّ أشكال التطبيع مع ذلك العدوّ.

٢ ـ إعادة بثّ «روح المقاومة» في الثقافة العربيّة الحديثة وسط عواصف الخذلان، والخصي، والخزي، والاستكانة، ووسط دعوات البعض للانصراف إلى الفنّ «وحده» وإلى الإبداع «وحده» وإلى الحداثة «وحدها» وإلى «العالميّة» وحدها بعيداً عن هموم «الايديولوجيا» التي انهارت ـ حسب زعم ذلك البعض ـ مع انهيار الحلم النّاصري والمنظومة الاشتراكيّة والترسانة العراقيّة، ومع اعتراف منظمة التحرير الفلسطينيّة بالكيان الصهيوني وقبولها بمشروع الحكم الذاتي. ذلك أنّ مجلّة الآداب تؤمن بما كتبه د. فيصل درّاج منذ شهور قليلة حين أكّد على «أنّ المقاومة الوطنيّة هي أساسُ الحداثة الوطنيّة وقوامها» وأنّ «وطنيّة ايديولوجيا محدّدة لا تُقاس بالهجوم على موضوع خارجيّ، وهميّاً كان أم حقيقيّاً... وإنّما تُقاسُ بقدرة هذه الايديولوجيا على قراءة العلاقة القائمة بين ممارسات السلطة القائمة والأهداف التي تنشدها، وبين ممارسات هذه السلطة والغايات التي يتطلّع إليها العدوّ الخارجي»(*).

٣ ـ التشديد على المقاومة العسكريّة والشعبيّة أساساً لطردِ العدوّ من جميع الأراضي المحتلّة. فالمقاومة الوطنيّة اللبنانيّة قد نجحت في تحطيم أسطورة التفوّق العسكري التي ساهمت في ترسيخها ـ على حدّ قول د. مسعود ضاهر في مقاله المنشور في هذا العدد ـ «بعضُ الأنظمة العربيّة العاجزة». ولولا المقاومة، لَوْلا خالد علوان ومهدي مكاوي وجمال ساطي والسيّد عباس الموسوي ولولاّ عبّود ويسار مروّة وأحمد قصير ومحمد سعد وابتسام حرب وسناء محيدلي وغيرهم وغيرهنّ من شهداء المقاومة وشهيداتها لكانت بيروت وصيدا وصور ماتزال تقبع تحت رجس الاحتلال الصهيوني البغيض، أو لكانت هذه المدن الجميلة محرّرة من الصهاينة ولكنْ مكبّلةً باتفاقيات تهدر الكرامة الوطنيّة والإنسانيّة على غرار اتفاقيات كامب دايڤيد، أو لكانت تلك المدنُ العرائسُ ماتزالُ تضع يدها على خدّها بانتظار ما تُسفر عنه مفاوضاتٌ خلدة ومدريد وواشنطن وطوكيو!

إنّ أكبر خدمة يُمكن للمثقّفين العرب أن يقدّموها للمقاومة العربيّة، للشهداء، ولعبير الوحيدي وأحمد قطامش الفلسطينيّيْن اللّذين اعتقلا الشهر الماضي في الضفّة وغزّة، أن يحموا بأقلامهم ورسومهم وأصواتهم انتفاضاتِ الروحِ العربيّة من بين الضلوع.

(*) راجع أجزاء من مداخلة العلاّمة الأمين في جريدة السفير البيروتيّة، ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، ص ١٣.

(*) د. فيصل درّاج «الكوني والعالمي والثقافة الوطنيّة»، مجلّة قضايا وشهادات، العدد ٥، ربيع ١٩٩٢، ص ١٤ و١٨.